القضية العُمانية في جامعة الدول العربية

عبد الله محمد سالم الأشخري

نظرا لعَرَاقَة عُمان التاريخية وموقعها الحيوي المهم؛ فقد كانت مسرحا لأحداث كبيرة من أهمها الصراعات الداخلية سواء القبلية أو المذهبية أو الصراع على السلطة، وهذه الصراعات كانت تختلف من مرحلة إلى أخرى فنجدها تأخذ شكل تكتل ديني وقبلي معا بقيادة الإمام موجهة ضد سلطان مسقط المدعوم من طرف خارجي، ثم يتحول هذا الصراع الذي كانت سمته دينية إلى انجراف نحو تيار المد القومي العربي الذي أخذ يسود في الخمسينيات من القرن العشرين[1]

وبالرغم من أن عُمان من أقدم مناطق شبه الجزيرة العربية التي ظهرت فيها دولةٌ مركزية إلا أن النظام القبليّ لم يفقد تأثيره على تطور الحياة السياسية والاجتماعية فيها، ويرجع تفوق عُمان في الظهور المبكر للدولة المركزية إلى وجود مذهب ديني – هو المذهب الإباضي–[٢]، ولقد شهدت عُمان حتى عام ١٩٧٠م نوعين من الحُكم أحدهما في الساحل وتمثله أسرة البوسعيد الذين اتخذوا من "مسقط"[٣] عاصمة لهم بعد انتقالهم من "الرستاق"[٤]، بينما ظلت عُمان الداخل تُحكم من قِبَلِ أئمة يُختارون من ذوي الحَلِّ والعَقْد، وقد استطاع هؤلاء الأئمة في النهاية أن يكوّنوا سلطة مستقلة أعلنت استقلالها من خلال "اتفاقية السيب"[٥] في عام ١٩٢٠[٦].

الواقع أن محاولة عُمان الانضمام للجامعة العربية لم تكن بالأمر السهل في البداية ويعود ذلك إلى طبيعة الالتزامات السياسية والأدبية لدول الجامعة العربية تجاه المعارضة السياسية العُمانية طوال عقود الانغلاق السياسي لعُمان، واعتبار رموز تلك المعارضة هي الممثل الشرعي للشعب العُماني، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة العلاقات الدولية لعُمان والتي كانت تُلقي بظلالٍ من الشك حول صِدْق نوايا وتوجهات السلطنة.

كانت أهم تلك المعوقات التي تقف في طريق انضمام عُمان للجامعة العربية هي وضع إمامة عُمان في إطار الجامعة العربية والدول العربية إذ أن الجامعة العربية سبق وأن تبنَّت موقف الإمامة في صراعها مع السلطنة، واعترفت بها عضوا مراقبا في الجامعة العربية، وبالإمام ممثلا شرعيا لعُمان، كما قامت خلال الخمسينيات بنقل قضية الإمامة إلى المحافل الدولية على اعتبار أنَّ ما قام به السلطان سعيد بن تيمور – المؤَّيد من قبل بريطانيا – من ضَمٍّ لأراضي الإمامة عام ١٩٥٥ إنما هو تَعَدٍّ وتدخل من جانب بريطانيا في شئون دولة وشعب مستقل، ولما لم تستطع المجموعة العربية

الحصول على تأييد كاف لهذه الفكرة أُعيد طرحها في سياقٍ آخر باعتبار أن قضية الإمامة تدخل في إطار تقرير المصير، هذا إلى جانب افتتاح عدد من الدول العربية لمكاتب للإمامة تحت رعاية الجامعة العربية، ثم بعد ذلك دعم الدول العربية للجبهة الشعبية لتحرير عُمان[٧].

لقد تقدم الإمام غالب إمام عمان بطلب انضمام إلى "جامعة الدول العربية" سنة ١٩٥٤م،حيث قدم في ٢٥ يناير عام ١٩٥٤م طلبا للجامعة العربية وقد أحيل الطلب إلي اللجنة السياسية[٨]، لكن على ما يبدو كان لا بد من تأجيل القضية في ذلك الوقت لأن كثيرا من الدول العربية لم تكن لديها خلفية عن عُمان الداخل، لدرجة أن بعض أعضاء "جامعة الدول العربية" لم يكن عندهم علم كاف بموقع عمان بالضبط، بالإضافة إلى أن بعض الدول كانت ترتبط سياستها بالسياسة البريطانية، بالإضافة إلى أن عُمان في ذلك الوقت لم تكن قد استطاعت أن تبني على أرض الواقع دولة واقعية مثبتة الجذور لكي يستطيع أحد الاعتراف بها[٩].

ولقد قامت الجامعة باستطلاع رأي الحكومتين اليمنية والسعودية في الموضوع في الدورة الثانية والعشرين[١٠] في ديسمبر ١٩٥٤م، ويرجع ذلك لقرب الدولتين من أحداث الإمامة وخاصة السعودية التي كانت لها علاقات مع الإمامة، ومع ذلك فإن الطرفين السعودي واليمني لم يُبديا رأيهما بصراحة في الموضوع، ولذا قام مجلس الجامعة بإرجاء الموضوع إلى اجتماع قادم استكمالا لعناصره[١١]، بالإضافة إلى أن عرض الموضوع تزامن مع حدوث العديد من التطورات في عُمان خاصة بعد فشل محاولات التحكيم في جنيف حول "واحة البريمي"، وتحرك قوات من ساحل عُمان للسيطرة عليها، بالإضافة إلى زحف قوات السلطان إلى داخلية عُمان، والجدل بين أعضاء الجامعة حول ما إذا كان من حق عُمان الداخل أن تتمتع بإدارة شئونها الخارجية كل ذلك كان له أثره في عدم اتخاذ الجامعة قرارًا بقبول انضمام الإمامة إليها[١٢].

ومع ذلك بُحثت القضية العُمانية في أروقة "جامعة الدول العربية" كقضية شعب عربي يرزح تحت نير الاستعمار، وقد تناولت الصحف المصرية الخبر وتابعت القضية في "جامعة الدول العربية"، ففي الدورة الثالثة والعشرين المنعقدة في ٣١ مارس ١٩٥٥ تم تأجيل البت في الموضوع إلى الدورة القادمة حتى يستكمل الموضوع عناصره[١٣]، وقد حاولت الأمانة العامة ل"جامعة الدول العربية" إيفاد الشيخ إبراهيم بن أطفيش إلى "نزوى" بهدف التعرف على حقيقة الوضع، حيث كانت الأمانة العامة تود إقناع الإمام غالب باستخدام أجهزة اللاسلكي حتى يتم التواصل فيما بينهم لأن الإنجليز كانوا قد سدوا كل المسالك التي يمكن من خلالها الاتصال مع الداخل، لكن الإنجليز عَلِمُوا بوصوله فقُبض عليه بمجرد دخوله مسقط وأُعِيْدَ إلى القاهرة[١٤].

وفي الدورة الرابعة والعشرين والتي عُقدت في الفترة ما بين ٣-١٤ أكتوبر ١٩٥٥م طلبت "جامعة الدول العربية"، التي لم تبدِ رأيها في انضمام إمامة عُمان – ضرورة عرض رأيها في الاجتماع، وكانت كل من المملكة العربية السعودية واليمن قد أيدتا انضمام عُمان إلى "جامعة الدول العربية"[١٥]، وعلى إثر العمليات العسكرية للبريطانيين في مناطق عُمان الداخل وبعد إلحاح من الإمامة على الجامعة بالاهتمام بشكل أكثر جدية بقضيتها اتخذ مجلس الجامعة في دورته الخامسة والعشرين في ١٢ أبريل ١٩٥٦ قرارا بإرسال وفد إلى عُمان مفوضا الأمين العام في تأليف بعثة ثلاثية تمثل الجامعة للإحاطة بأحوال منطقة عُمان وتقديم تقرير إلى مجلس الجامعة في دورتها القادمة[١٦].

أما رأي مصر في هذه البعثة فقد رأت الإدارة العربية بوزارة الخارجية عدم جدوى المساعي لدى سلطان مسقط، وأنه من الطبيعي في هذه الحالة ألا يستجيب إلى هذه المساعي، فضلا عما في هذا الاتصال من اعتراف ضمني بسيادته على عُمان وهو ما يتعارض مع قضيتها الخاصة بانضمامها إلى "جامعة الدول العربية" باعتبارها دولة

مستقلة، والأمر الثاني أن يكون الاتصال عن طريق إمام عُمان وهو أمر متعذر نظرا للجوء الإمام إلى المناطق الجبلية بعد سقوط عاصمته[١٧].

وكما توقّع التقرير المصري فإن الأردن حينما سَعَت لدى بريطانيا لتسهيل مهمة البعثة الثلاثية أوضحت بريطانيا أنَّ الأمرَ كُلَّه بيد سلطان مسقط، وحينما أَرسل الأمين العام رسالة إلى السلطان سعيد يرجو فيها أن يبعث إليه برَدٍّ في أقرب وقت حتى يتيسر للبعثة القيام بمهمتها لم يتلق الأمين العام أي رد على رسالته، وبذلك صَدَقَتْ التوقعات المصرية وفشلت البعثة الثلاثية، لكن مصر أوصت بضرورة إعادة مناقشة القضية العُمانية، وطلبت إدراجها في جدول أعمال مجلس الجامعة في دورة أكتوبر عام ١٩٥٦م للنظر في اتخاذ ما تراه من إجراءات لمساعدة القضية العُمانية[١٨].

وقد نشرت الصحف المصرية مقالا بعنوان: (قرار إجماعي للدول العربية بعرض قضية عُمان على مجلس الأمن)، ومما ذكرته فيه:

(أنَّ الدول العربية اتخذت قرارًا جماعيًّا بعرض قضية عُمان على مجلس الأمن، وستقوم العراق بتقديم القضية إلى المجلس باعتبارها ممثلة لمنطقة الشرق الأوسط فيه، وقد أبرق السيد عبدالخالق حسونة – الأمين العام للجامعة العربية – إلى وفد الجامعة العربية في نيويورك بالاتصال بالوفود العربية هناك لتقديم القضية إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة، واتخاذ الوسائل لعرض القضية على المجلس في أقرب وقت ممكن[١٩].

وقامت اللجنة السياسية للمجلس في دورته العادية السابعة والعشرين – بعد دراسة تقرير الأمين العام عن القضية العُمانية والعدوان الأجنبي ، وبعد الاستماع إلى ممثل عُمان في القاهرة – باتخاذ القرار الآتي:

أولاً– إن تدخُّل القوات البريطانية المسلحة في عُمان هو اعتداء صارخ على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها.

ثانيا– قيام الدول الأعضاء بعمل مشترك جماعي وذلك بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في هذه القضية ووقف تدخل القوات العسكرية البريطانية ضد عُمان بوصفة تهديدًا للسلم والأمن في الشرق الأوسط ومخالفا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا– بذل المساعي العاجلة مِنْ قِبَلِ الدول العربية لدى أعضاء الأمم المتحدة لتأييد عُمان في قضيتها[٢٠].

ولقد نشرت الصحف المصرية مقالة بعنوان: (الأمين العام للجامعة العربية يدعو دول باندونج للتدخل لوقف العدوان على عُمان)، وقد تناولت فيه:

(طالب الأمين العام للجامعة العربية دول باندونج بالتدخل لوقف أعمال العدوان التي تشنها بريطانيا ضد شعب عُمان، وذلك في مذكرة وجهها أمس إلى سفارات الدول العشرين المشتركة في مؤتمر باندونج، وقد أشار الأمين العام في مذكرته إلى منافاة هذه الأعمال لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج، ووصفها بأنها تهدد الأمن والسلام في الشرق العربي ... وقال السيد حسونة في مذكرته: إنَّ زَعْمَ سلوين لويد أن تدخل بريطانيا في عمان كان لحماية صداقتها مع سلطان مسقط ليست سوى حجج واهية لأن الصداقة لا تبرر العدوان... وقد اجتمع السيد عبد الخالق حسونة والسيد محمد المرشدي – القائم بأعمال السفارة السعودية بالقاهرة – وبحث معه تطورات العدوان البريطاني على عُمان وتدبير وصول المعونة العربية إلى الوطنيين)[٢١].

وفي ٦ أغسطس ١٩٥٧م اجتمع ممثلو الدول العربية بالقاهرة، وناقشوا قضية عُمان وما يجب أن يُتَّبَعَ في شأنها، واجتمعت لجنة الشئون السياسية في ٨ أغسطس

لاتخاذ قرارات التأييد للشعب العُماني، وأعدت الأمانة العامة بحوثا سياسية وقانونية عن وضع عُمان وموقف الكتلتين الغربية والشرقية من القضية، وتُرجمت إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وفي ١٢ أغسطس ١٩٥٧ وافق مجلس الجامعة على توصية لجنة الشئون السياسية في قضية عُمان ورفع قرارات الجلسة إلى أعضاء الأمم المتحدة مع البحوث التي أعدت عنها(٢٢).

وقد نشرت صحفية الجمهورية المصرية خبرا بناء علي قرارات الجامعة بعنوان: (قضية عُمان أمام مجلس الأمن وإن مندوب بريطانيا يقطع إجازته لمواجهة المجلس يوم الثلاثاء)، ذكرت فيه أنَّ مستر "بيرسون ديكسون" Pierson Dixon – مندوب بريطانيا في مجلس الأمن – قرر قطع إجازته الصيفية والعودة إلى نيويورك لمواجهة الجلسة العاجلة التي تَقَرَّرَ أنْ يعقدها مجلس الأمن لبحث مسألة العدوان البريطاني على إمامة عُمان بناء على طلب الدول العربية الذي وقعته مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وليبيا ومراكش والسعودية والسودان واليمن وتونس، وقد قُدِّمَت المذكرة إلى الدكتور فرانسيسكو أورونيا Francisco Oronia مندوب كولومبيا ورئيس مجلس الأمن في دورته الحالية، وذكرت أن بريطانيا (تأمل ألا تتمكن الدول العربية من الحصول على الأصوات السبعة وهي الأصوات المطلوبة لكي تُدْرَج القضية في جدول أعمال مجلس الأمن، وتقول الدوائر الدبلوماسية إن العرب لن ينالوا إلا أصوات العراق وروسيا والسويد بينما تمتنع أمريكا عن التصويت والدول الموالية لها، ويؤيد بريطانيا وفرنسا وأستراليا، وتنوي بريطانيا أن تثير المعاهدة التي وقعت بين الهند وسلطان مسقط في ١٩٥٣ واعترفت فيها الهند بسعيد بن تيمور سلطانا على مسقط وعُمان(٢٣).

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٥٧م طالب مندوب العراق بإدراج القضية في جدول أعمال مجلس "جامعة الدول العربية" وحَثَّ المجلس على ذلك(٢٤)، وتحدث المندوب العراقي قائلاً: (إن عُمان تتمتع بمركز مستقل منذ عهد طويل، وتأكد الاستقلال بعقد

"معاهدة السيب" والتي تمثل معاهدة بين دولتين ذات سيادة، وإن التدخل العسكري البريطاني مع قوات السلطان يشكل انتهاكا لمركز عُمان الاستقلالي. وإن مجلس الأمن مطالب بالتحقيق في هذه المسألة)[٢٥].

وقد تناولت الصحف المصرية القضية وأكدت أنَّ (مجلس الجامعة العربية يقرر تأييد اليمن وعُمان ضد الاستعمار) ذكر فيه أن: (المجلس رأى عدم عرض قضية الاعتداءات البريطانية على اليمن في الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، وأَنْ تتابع الدول العربية مؤازرتها لإمامة عُمان في كفاحها المشروع وتفويض الأمين العام للجامعة لمتابعة المساعي لتحقيق ذلك)[٢٦].

وفي الدورة العادية التاسعة والعشرين (٣١ /٣-١٩٥٨/١٢/٩م) أرسل محمد الحارثي – ممثل مكتب إمامة عُمان في القاهرة – رسالة يوضح من خلالها خطورة الموقف في عُمان بسبب استمرار بريطانيا في عملياتها العسكرية وأنه من المحتمل قيامها بعمل عسكري موسع، واستعرض في رسالته العمليات التي نفذها الثوار العُمانيون ضد القوات المحتلة، وأكد على استمرار الطائرات البريطانية بشن غاراتها الوحشية على المدن والقرى العُمانية، وحث "جامعة الدول العربية" للقيام بعمل مشترك يستهدف حماية الأهالي من خطر الإبادة[٢٧].

وتناولت الصحف المصرية مناقشات لجنة الشئون السياسية ل"جامعة الدول العربية" في اجتماعها الذي عُقد في السابع من سبتمبر ١٩٥٨م للاستماع إلى ممثل الإمامة في القاهرة "محمد الحارثي" بهدف التعرف على الأحوال العامة في عُمان وما ترتب على العدوان البريطاني من خسائر مادية وبشرية، وبدأ الحارثي حديثه بشكر الأمين العام على تيسير سفر رئيس مكتب إمامة عُمان في القاهرة إلى نيويورك وجنيف للتعريف بالقضية العُمانية[٢٨].

وظلت القضية العُمانية تُنَاقَشُ في أروقة "جامعة الدول العربية"، ففي عام ١٩٦٠م عَقَدَت الجامعة العربية دورتها الثانية والثلاثين في الدار البيضاء وتَمَّ التأكيد في هذه الدورة على التعريف بالقضية العُمانية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وأن تقوم الدول التي لها علاقة ببريطانيا ببذل المساعي لحسم هذا النزاع[٢٩].

وفي الدورة الثالثة والثلاثين والتي عُقِدَت في التاسع من أبريل عام ١٩٦٠م تم الاستماع إلى مندوب إمامة عُمان وما طرحه من خلال التقارير وتبين التزام مصر والسعودية بالمساعدة في حل القضية، وطالبت لجنة الشئون السياسية بقية الدول الالتزام بالوفاء تجاه القضية العُمانية[٣٠].

وفي الدورة السادسة والثلاثين والتي عُقدت في الفترة مابين ١٤–٩–١٩٦١ إلى ٢٦–٢–١٩٦٢م تقدم الأمين العام ل"جامعة الدول العربية" "عبد الخالق حسونة" بمذكرة استعرض فيها طلب الشيخ غالب بن علي الانضمام إلى الجامعة[٣١] الذي تقدَّمَ به في ٣٠ أغسطس ١٩٦١ فذكر بقرار مجلس الجامعة الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٥، والجدير بالذكر أن مجلس الجامعة وافق على طلب إمامة عُمان بحضورها اجتماعات المجلس كمراقب للاطلاع على سير النقاش فيما يختص بالقضية العُمانية في الدورة السابعة والثلاثين التي عُقِدَت بالرياض في أبريل ١٩٦٢م[٣٢]، وقد مَثَّل إمامة عُمان في تلكم الدورة وفد عُماني برئاسة الإمام غالب بن علي شارحا ما يعانيه عُمان من مآسٍ بفعل المستعمرين، ذاكرا للمجلس ما قام به أبناء عُمان رغم إمكاناتهم البسيطة في المجال العسكري والتعليمي من حيث التدريب واستخدام الأسلحة الحديثة والقيام بالعمليات الحربية، إلى جانب توضيحه مدى الجدية في تعليم أكبر عدد من طلبة الابتدائية بمدرسة خاصة بهم في "الدمام"، والعمل على إلحاقهم بالمعاهد العسكرية في السعودية، وقد ختم الإمام كلمته بالدعوة إلى ما من شأنه توحيد كلمة العرب وجمع صفوفهم ومحاربة الاستعمار[٣٣].

في هذه الدورة – أيضا – تم استعراض الأعمال الوحشية التي يقوم بها المستعمر البريطاني من قتل الشيوخ والشباب في عُمان، وحَثَّ المجلسُ الدول الأعضاء على تقديم المعونة المالية التي حددتها الأمانة العسكرية بمبلغ ٣٢٦ ألف جنيه شاملة المعونات الطبية مؤكدا أن مساهمة الدول الأعضاء في هذه المعونة حسب حصصها في ميزانية الجامعة طبقا للقرار رقم (١٥٥٥) الصادر بتاريخ ٣-٣-١٩٥٩م[٣٤]، وقد ذكرت الصحافة المصرية هذه الميزانية[٣٥].

وظلت القرارات التي تتخذها الجامعة العربية بلا تأثير واضح في تلك الفترة نظرا لعدم اطلاعهم على كل الأوضاع الداخلية في عُمان خصوصا أن السلطات البريطانية لم تسمح لبعثة "جامعة الدول العربية" بالدخول إلى عُمان، لكن على الرغم من محاولات الإمامة إظهار نفسها كدولة منظمة إلا أَنَّ موقف جميع أعضاء الجامعة العربية ظل كما هو، وهو تفضيل بقائها خارج الجامعة العربية وتأجيل البت في دخولها الجامعة إلى ما بعد استقلالها، مع استمرار بعض الدول – مثل مصر وسوريا والعراق والسعودية – بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للشعب العُماني، بالإضافة إلى استمرار أجهزة الإعلام العربية والصحف المصرية في إعطاء أهمية خاصة لهذه القضية[٣٦].

وقد تناولت الصحف المصرية وصول الأمير صالح بن عيسى الحارثي – عضو المجلس الأعلى لدولة عُمان – وكذلك محمد الحارثي – مندوب عُمان في الجامعة العربية – ليلقي بيانا أمام المؤتمر الثاني لملوك ورؤساء العرب عن القضية العُمانية، والذي تضمن الفظائع الوحشية التي ارتكبتها السلطات البريطانية في عُمان، ومواصلة الاعتقالات وكبت الحريات في عُمان الذي اشتد عقب تدفق آبار البترول في هذه المنطقة، وطالب البيان بتوحيد الكفاح في عُمان والجنوب وبين أن بريطانيا حاولت كسب الوقت في الفترة الأخيرة عن طريق تمييع القضية العُمانية في المحافل الدولية[٣٧].

وفي الدورات التي عُقدت في الفترة ما بين أعوام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨م خرجت بيانات جميع هذه الدورات مناصرة للقضية العُمانية، مطالبة بضرورة تصفية الاستعمار، وتقديم العون للمناضلين العُمانيين، وقد ساندت الصحف المصرية – وخاصة صحيفة الأهرام – القضية العُمانية، وأشادت بموقف الجمهورية العربية المتحدة واستعدادها للمشاركة في ميزانية إمامة عُمان، وطلبت وزارة الخارجية من الجامعة العربية تزويدها ببيان مُفَصَّل لاحتياجات إمامة عُمان وأن حكومة الجزائر قد استجابت لنداء الجامعة العربية ودفعت مبلغ ٢٠ ألف جنيه مساهمة في ميزانية إمامة عُمان(٣٨).

لقد كان للصحف المصرية دور كبير في تتبع القضية العُمانية؛ ولذلك قامت بمتابعة لجنة تحقيق أوضاع عُمان، وقامت بذكر تفاصيل جميع الجلسات ليكون الشعب العربي على دراية بكل الأمور المتعلقة بالقضية(٣٩).

وعندما تقدَّم الإمام غالب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م برسالة إلى الأمين العام في الاجتماع الثامن والأربعين لمجلس الجامعة مؤكدا بها أن جزر كوريا وموريا(٤٠) جزء لا يتجزأ من عُمان ويجب استرجاعها، وفي الدورة الحادية والخمسين والتي عُقدت في مارس ١٩٦٩م أكدت هذه الدورة على ما أكدت عليه الدورات السابقة مع إضافة توصية أخرى وهي تقديم المنح الدراسية لأبناء عُمان الداخل لمدارس ومعاهد وجامعات الدول العربية، وأن تتصل الأمانة العامة بمجلس الطيران العربي ومؤسسات الطيران الدولي للعمل على حماية الأجواء العربية من الاعتداءات البريطانية(٤١).

وبالرغم من تبنِّي "جامعة الدول العربية" للقضية العُمانية ومناقشتها في دوراتها إلا أنه يلاحظ أن القرارات التي اتُّخِذَتْ في هذا الخصوص لا تعدو كونها مجرد توصيات، ولم تكن قرارات ذات شأن كبير؛ لأن "جامعة الدول العربية" كانت حديثة النشأة؛ حيث أُنشئت عام ١٩٤٥م مما يعني أنه لم يمض على إنشائها سوي سنوات محدودة وبالتالي لم يكن لديها بعد القدرة على مواجهة التحديات الكبيرة، بالإضافة

إلى اختلاف الأنظمة السياسية والفكرية لبعض الدول العربية، بالإضافة إلى قلة المعلومات عن عُمان ونظام الإمامة، ويتضح ذلك من رسالة السفير المصري في صنعاء "علي الدسوقي" فقد علَّقَ في الرسالة على قَبول إمامة عُمان عضوا في "جامعة الدول العربية" بقوله:

(إنَّ إمامة عُمان لم تستكمل بعد عناصر وإمكانات السيادة التي تهيئ بأن تكون عنصرًا نافعًا في الجامعة العربية؛ إذ أنها محاطة بالنفوذ البريطاني، مما يجعل منها عضوًا غير نافع للعروبة اللهم إلا إذا انسلخت المحميات البريطانية التي تُطَوِّقُ إمامة عُمان، بل قد يحدث مع تغلغل بريطانيا المستمر في هذه المناطق أن يُصبح قبول إمامة عُمان عضوا في "جامعة الدول العربية" شرا للعروبة)، واقترح عدم قبول إمامة عُمان إلا أذا استكملت هذه العضوية العناصر والإمكانات التي يكون في تحقيقها الخير العام ل"جامعة الدول العربية" ثم النفع الخاص لإمامة عُمان[٤٢].

وظلت "جامعة الدول العربية" بمؤسساتها المختلفة تُولي القضية العُمانية اهتمامًا خاصًا حتى السبعينيات بتولي السلطان قابوس لتدخل القضية العُمانية مرحلة جديدة، ففي يناير عام ١٩٧١م أرسلت "سلطنة عُمان" بعثة نوايا حسنة إلى العالم العربي لعرض التطورات الجديدة للأمور داخل عُمان، وكان على رأس البعثة الشيخ "سعود بن علي الخليلي"، فقد قامت البعثة بزيارة مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، والسعودية، واليمن، والأردن، والكويت، وليبيا، والسودان[٤٣].

ولعبت مصرُ دورًا كبيرًا في سبيل انضمام السلطنة إلى "جامعة الدول العربية" حيث أرسل الرئيس المصري "محمد أنور السادات" ممثله الخاص "حسن صبري الخولي" في مارس عام ١٩٧١م بهدف تقديم الدعم الدبلوماسي لانضمام "سلطنة عُمان" ل"جامعة الدول العربية"، ولعب طارق بن تيمور دورا بارزا في انضمام "سلطنة عُمان" إلى "جامعة الدول العربية" خاصة عندما أَجَّلَت الجامعةُ مناقشة

انضمام "سلطنة عُمان" إليها في سبتمبر ١٩٧١م بسبب مشكلة اعتراف الجامعة العربية بالإمام غالب بن علي ممثلا رسميا لعُمان لديها[٤٤].

وسعت "جامعة الدول العربية" للتوفيق فيما بين حكومة "سلطنة عُمان" والإمام غالب من خلال اجتماعات عدة عُقِدَت في بيروت، وتم الاتفاق على لقاء آخر في ٢٣ أغسطس ١٩٧١، وقبل الاجتماع بيومين تلقّى الامينُ العام ل"جامعة الدول العربية" برقية من "اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي" تعلن فيها احتجاجها على قَبول "سلطنة عُمان" في الجامعة على اعتبار أنها لا تزال تحت السيطرة البريطانية[٤٥].

وذَكَرَت الصحفُ المصرية أسامي وَفد السلطنة والذي يتكون من: (الشيخ) هلال بن على الخليلي ومحمد أحمد مكي، بينما مَثَّلَ وفد الإمامة طالب بن علي وسليمان بن حمير، ورَأَسَ وفد "جامعة الدول العربية" الأستاذ سليم اليافي – الأمين المساعد للشؤون السياسية – حيث غادر القاهرة في ٢١ أغسطس ١٩٧١م متوجها إلى بيروت بهدف تقريب وجهات النظر بين جميع الصفوف[٤٦]، وعُقِدَ العديد من اللقاءات بين الطرفين، ولم يكتب لها التوفيق، وعاد اليافي إلى القاهرة في يوم ٢٨ أغسطس[٤٧].

وفي دورة مجلس "جامعة الدول العربية" السادسة والخمسين طُلِبَ إرجاء بحث طلب "سلطنة عُمان" الانضمام إلى الجامعة لمدة أسبوعين، وفي الاجتماع الذي انعقد في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٧١م وبعد مناقشات رَحَّبَ مجلس الجامعة بقَبول "سلطنة عُمان" عضوا فيها، لكن اعترضت اليمن الديمقراطية، ويرجع سبب ذلك إلى تشجيعها لجبهة تحرير ظفار، أما وفد المملكة العربية السعودية فقد تحفَّظَ على ذلك لكن الملك فَيصل عندما رأى تحوُّلَ موقف الأخوين غالب وطالب ومطالبتهما بتوكيلات بعض الشركات العالمية بدلا من المصالحة عاد فاعترف بالسلطنة، وبذلك أصبحت "سلطنة عُمان" العضو السابع عشر في "جامعة الدول العربية"[٤٨].

وكانت الصحف المصرية متابعة لكل هذه التحركات أولا بأول محاولة منها مساندة الحكم الجديد في عُمان، وقد أوردت الصحف المصرية أنه (وصل القاهرة وفد من سلطنة عُمان لإجراء محادثات تستهدف اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بالسلطنة التي كانت تُعرف من قبل باسم "سلطنة مسقط وعُمان"، وكانت وفودٌ من عُمان قد زارت عددا من العواصم العربية للغرض نفسه تمهيدا لطلب الانضمام إلى "جامعة الدول العربية"، وجاء من الأمم المتحدة أن سلطنة عُمان قدَّمَت طلبا للانضمام إلى المنظمة الدولية" (٤٩).

وفي ٦ يونيو عام ١٩٧١م ذكرت الصحف المصرية (تأكيد سلطنة عُمان طلبها السابق بالانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، وقد جاء هذا التأكيد في الاجتماع بين السيد فهد بن محمود – رئيس وفد عُمان – وبين السيد عبدالخالق حسونة – الأمين العام للجامعة العربية –، وقد أكد مندوب عُمان للأمين العام للجامعة العربية أن حكومته تتخذ الإجراءات التمهيدية لتبادل التمثيل السياسي مع مصر)(٥٠).

وحينما قُبِلَت عمان عضوا في "جامعة الدول العربية" نشرت الصحف المصرية نص قرار الجامعة والذي جاء فيه:

(وافق مجلس الجامعة العربية بالأغلبية على قَبول سلطنة عُمان عضوا بالجامعة، وقد جرت مناقشة طويلة امتدت ثلاث ساعات في مجلس الجامعة الذي رأسه السيد "سعد الدين بوشويرب" سفير ليبيا ورئيس الدورة الحالية حول قبول عُمان، ووافقت ١٤ دولة، واعترضت اليمن الديمقراطية، وتحفَّظَت السعودية على قرار المجلس الذي رحَّبَ بانضمام السلطنة، وطالب بمواصلة المساعي لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية في عُمان. وقد أبلغت الجامعة العربية أمس حكومة عُمان بهذا القرار، وهنأتها بعضوية الجامعة وباعتبارها العضو السابع عشر فيها، وكان مجلس الجامعة العربية قد قرر في افتتاح دورته يوم ١١ سبتمبر إرجاء ضم عُمان إلى أن يجري اتصالات لمدة أسبوعين

لتحقيق المصالحة الوطنية على أن يَعقد مجلس الجامعة جلسة استثنائية للبحث في طلب العضوية)[٥١].

ولم يقف دور "جامعة الدول العربية" عند هذا الحد بل كان لها أيضا دور في مشكلة ظفار التي تعرضت لها "سلطنة عُمان"، فقامت الجامعة بجهود كبيرة في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في تونس في مارس عام ١٩٧٤م وأصدرت قرارا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق شاركت فيها ست دول عربية، هي: مصر، والجزائر، وسورية، وتونس، والكويت، وليبيا، وزارت اللجنة المذكورة – برئاسة الأمين العام ل"جامعة الدول العربية" – سلطنة عُمان، واستقبلها السلطان قابوس في مسقط في شهر مايو ١٩٧٤م حيث عرضت وجهة النظر العُمانية التي تتلخص بعدم وجود ثورة في ظفار وإنما حركة تمرد تغذيها اليمن الجنوبية بكل إمكاناتها المادية والعسكرية والإعلامية والعقائدية الشيوعية متعاونة مع الاتحاد السوفيتي وكوبا وألمانيا الشرقية.

وبعد أن استمعت لجنة الوساطة (أو تحري الحقائق) إلى وجهة النظر هذه حاولت السفر إلى "عَدَن" للتعرف على وجهة نظرها إلا أن حكومة عَدَن رفضت استقبال اللجنة المذكورة، وكذلك رفضت "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان" الاجتماع إلى اللجنة المذكورة سواء في عَدَن أو مقر الجامعة العربية، وأصدرت بيانا في شهر أبريل ١٩٧٤م حددت فيه موقفها من لجنة الوساطة ومن الصراع، وقالت: (إن ما يدور في ظفار ليس نزاعًا بين حكومة مسقط وبين اليمن الجنوبي بشأن الحدود التي تمتد إلى مسافة ٦٠٠ ميلا، وإنما هي حرب وطنية بين الشعب العُماني ممثلا بالجبهة الشعبية لتحرير عُمان من طرف والاستعمار البريطاني والقوات الإيرانية وقابوس من طرف آخر)، وطلبت من اللجنة ألا تتجاهل هذه الحقائق الأساسية[٥٢].

وهكذا كان لجامعة الدول العربية دور كبير في الوقوف إلي جانب القضية العمانية حتى قبول عمان عضو في الجامعة بعد تولية السلطان قابوس وقد اتضح ذلك من الوثائق التي تناولتها حول الموضوع ومن الصحف المصرية التي اهتمت بإبراز القضية العمانية إلي الوجود.

هوامش البحث

١- محمود طه أبو العلا: جغرافية إقليم عُمان، سلطنة عُمان ودولة الإمارات، الكويت، ١٩٨٨، ص٨.

٢- Skeet, Ian. : Muscat And Oman : The End Of An Era, London, 1974, P. 13 .

٣- مسقط: عاصمة البلاد في الوقت الحالي، وفيها قصر العلم ومعظم الأجهزة الإدارية للدولة، وهي مدينة عريقة تزخر بتراثها التاريخي وموقعها الاستراتيجي، كما توجد بها قلعتا الميراني والجلالي، لمزيد من التفاصيل: وزارة الإعلام العُمانية
http://www.omanet.om/arabic/home.asp

٤- الرستاق: إحدى مناطق ولايات الباطنة، وهي مدينة تحيط بها سلاسل الحجر الغربي من ثلاث جهات، وتبعد عن مسقط بحوالي ١٦٠ كم، وتشتهر بآثارها التاريخية مثل حصن الحزم وقلعة الرستاق، وتوجد بها "عين الكسفة" ذات المياه المعدنية الحارة، لمزيد من التفصيل:
www.ar.wikipedia.org

٥- السيب: ولاية تقع على الساحل المطل على خليج عُمان، وتبعد بضعة أميال إلى الشمال من مدينة مسقط، ويوجد بها مطار مسقط الدولي. وزارة الإعلام العمانية
http://www.omanet.om/arabic/home.asp

٦- Risso, Patricia: Oman & Muscat : An Early Modern History, London, 1989, P. 20.

٧- أحمد سالم أحمد الشنفري: سياسة عمان العربية في عهد السلطان قابوس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٢١٥.

٨– جامعة الدول العربية: الأمانة العامة،مضابط جلسات دورة الاجتماع العادي الثاني والعشرين لمجلس الجامعة في ٣٠ أكتوبر–١١ ديسمبر عام ١٩٥٤،قرارات اللجنة السياسية ٢٩ نوفمبر–٩ديسمبر(د/٢٢/٢–د)،مضابط وجلسات دورة الاجتماع العادي رقم ٢٢ لمجلس الجامعة العربية ١١ ديسمبر ١٩٥٤م.

٩– جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٩١٤–١٩٤٥ القاهرة١٩٧٣.، ص٢٧٦.

١٠– دار الوثائق القومية: محفظة ٦٥٠، ملف ١٤٠/١٤٠/٣ج٢، وثائق الخارجية المصرية.

١١– وثائق "جامعة الدول العربية": دار الوثائق القومية، قرارات مجلس الجامعة، ق٩٢٠–ج٢، ٣١ مارس ١٩٥٥.

١٢– Landen, R. G: Oman Since 1856, New Jersey 1967, p. 419

١٣– دار الوثائق القومية: محفظة ٨١٧، ملف ١٤٠/١٣٩/١ج٧، وثائق الخارجية المصرية.

١٤– مجلة آخر ساعة: ٢١ ديسمبر ١٩٥٥، ص٧.

١٥– دار الوثائق القومية: محفظة ١٥٦٨، ملف ٢٠/٢٠/٦.

١٦– دار الوثائق القومية: محفظة ١٥٦٨، ملف ٣٧/ ١٠٤/٢، ج٣ لحج والمحميات، من الأمانة العامة ل"جامعة الدول العربية" إلى وزارة خارجية جمهورية مصر، بتاريخ يونيو ١٩٥٦م.

١٧– دار الوثائق القومية: محفظة ١٥٩٢، ملف ٣٧/١٠٤/٢، لحج والمحميات العربية، مذكرة أعدتها الإدارة العربية بوزارة الخارجية بشان مسألة عمان ٤/٦/١٩٥٦م.

١٨– دار الوثائق القومية: محفظة رقم ١٥٦٨ مذكرة من الإدارة العربية بوزارة الخارجية إلى الأمانة العامة ل"جامعة الدول العربية" بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦م.

١٩– صحيفة الجمهورية :١٣اغسطس ١٩٥٧ ص٤.

٢٠– وثائق "جامعة الدول العربية": دار الوثائق القومية، قرار مجلس "جامعة الدول العربية"، ق١٩٥٦/د٣٢/ج٤، ١٧ سبتمبر ١٩٥٨.

٢١– صحيفة الجمهورية ٥ أغسطس ١٩٥٧ ص١، ص٧.

٢٢– وثائق "جامعة الدول العربية": الأمانة العامة، الإدارة السياسية، قرار مجلس "جامعة الدول العربية" في جلسته المعقودة يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٧م..

٢٣– صحيفة الجمهورية: ١٧ أغسطس ١٩٥٧ ص١، ص٧.

٢٤- وثائق "جامعة الدول العربية": تقرير الأمين العام إلى مجلس "جامعة الدول العربية" في الدورة العادية الثامنة والعشرين، أكتوبر ١٩٥٧، ص٣٢-٣٧.

٢٥- هيئة الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة التاسعة عشرة، تقرير اللجنة المعنية بعمان، نيويورك ١٩٦٦، ص ٣٢.

٢٦- صحيفة الأخبار: ٥ سبتمبر ١٩٥٧، ص٤.

٢٧- وثائق "جامعة الدول العربية": مضابط جلسات دور الاجتماع العادي التاسع والعشرين، ص٥٢

٢٨- صحيفة الأخبار: ٨ سبتمبر١٩٥٨، ص٤.

٢٩- وثائق "جامعة الدول العربية": مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني والثلاثين لمجلس الجامعة ١-١٢-١٩٥٩/٢٩-٢-١٩٦٠م.

٣٠- وثائق "جامعة الدول العربية":مضابط جلسات الاجتماع العادي الثالث والثلاثين، ص ٧٣.

٣١- نفس المصدر، ص٢٠٠.

٣٢- وثائق "جامعة الدول العربية": مضابط جلسات الاجتماع العادي السابع والثلاثين، ص ٢٠١.

٣٣- خطاب الإمام غالب بن علي في مجلس الجامعة في دورة انعقاده السابعة والثلاثين بمدينة الرياض ١٩٦٠.

٣٤- عادل رضا: عمان والخليج قضايا ومناقشات، دار الكتب الوطنية القاهرة،١٩٦٩، ص ص ٢١١-٢١٢.

٣٥- صحيفة الأهرام: ٦ مارس ١٩٥٩، ص١.

٣٦- محمود على الدواد: محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عمان، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٤، ص٤٦.

٣٧- صحيفة الأخبار:٧ سبتمبر ١٩٦٤، ص٤.

٣٨- صحيفة الأهرام ٨ ديسمبر ١٩٦٣، ص١.

٣٩- صحيفة الأهرام ١٥ سبتمبر ١٩٦٤، ص١.

٤٠- كوريا موريا: تتكون من خمس جزر تقع على بعد ٤٠ كيلومترا تقريبا من ساحل عمان الجنوبي الشرقي، وتتكون الجزر الخمس من الجزر التالية:الحاسكية، القبلية، سوداء، الحلاّنية

وتتميز تلك الجزر بالتنوع التضاريسي الهائل من الصحاري والمرتفعات والجـزر والعيـون والخلجان والرؤوس البحرية، وقد ضمت بريطانيا الجزر فورًا إلى محمية عدن حـتى عـام ١٩٦٣ عندما نقلت بريطانيا سلطة الإشراف عليها إلى القائم السياسي (البريطاني) علـى الخليج المقيم في البحرين، ثم أعيدت للسيادة العُمانية في 30 نوفمبر ١٩٦٧
. http://www.omania2.net/avb/showthread.php?t=54006

٤١– وثائق "جامعة الدول العربية": الأمانة العامة ل"جامعة الدول العربيـة" مـضابط جلـسات الاجتماع العادي الثامن والأربعين، ص ٣٦٧.

٤٢– وثائق وزارة الخارجية المصرية:دار الوثائق القومية، محفظة ١٥٦٨، ملف ٣/ ٦/٣ سري.

٤٣– Records of Oman (1966-1971)v1, Archive Edition, London 2003p. 5

٤٤– محمد على رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط٢، القاهرة١٩٧٢، ص ٤٥٨.

٤٥– المرجع السابق: ص٤٧١.

٤٦– صحيفة الأهرام: العدد ٣٠٩٢٦، ٢٣ أغسطس ١٩٧١، ص٦.

٤٧– صحيفة الأهرام: العدد ٣٠٩٤٢، ٣٠ اغسطس١٩٧١، ص٢.

٤٨– محمد رفاعي: مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٥.

٤٩– صحيفة الأهرام: ٥ يونيو ١٩٧١، ص١.

٥٠– صحيفة الأهرام: سلطنة عمان تطلب عضوية الجامعة العربية وتستعد لتبادل التمثيـل مـع مصر، ١٠ يونيو ١٩٧١، ص١.

٥١– صحيفة الأهرام: قبول سلطنة عمان عـضوا في الجامعـة العربيـة، ٣٠ سـبتمبر١٩٧١، العدد٣٠٩٧٤، ص٦.

٥٢– خالد يحيى العزي: الواقع التاريخي والحـضاري لـسلطنة عُمـان، دار الكتـب والوثـائق القومية،٢٠٠٠.، ص١٥١.